

Distr.: General
1 September 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والعشرون

البندان ٢ و ١٠ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق
الإنسان وأنشطة المفوضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية*

موجز

دعا مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٧/٢٤ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تقدّم إليه في دورته السابعة والعشرين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان والأنشطة التي اضطلعت بها المفوضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشمل هذا التقرير الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤.

وتشني المفوضية السامية في هذا التقرير على الجهود التي تبذلها السلطات الكونغولية لمعالجة الشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان. إذ لوحظ على وجه الخصوص حدوث زيادة مطردة في محاكمات موظفي الدولة على انتهاكات حقوق الإنسان، بطرق منها جلسات المحاكم المتنقلة. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت الحكومة في شباط/فبراير ٢٠١٤ قانون عفو عام عن أعمال التمرد وأعمال الحرب والجرائم السياسية، يستثني الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ومن المشجع أيضاً أن الحكومة اقترحت تشريعات تهدف إلى إنشاء دوائر متخصصة داخل النظام القضائي المدني لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتعاونت الحكومة كذلك تعاوناً بنّاءاً مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

GE.14-60191(A)



الرجاء إعادة الاستعمال



* 1 4 6 0 1 9 1 *

ورغم هذه الجهود، لا تزال المفوضة السامية قلقة إزاء حالة حقوق الإنسان السائدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المقاطعات الشرقية. فقد كان لهزيمة حركة ٢٣ آذار/مارس، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، تأثير إيجابي في الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان، لكن لا تزال العمليات التي تشنها عدة جماعات مسلحة للسيطرة على الأراضي الغنية بالموارد تمثل تهديداً خطيراً للمدنيين، حيث تُرتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب الجماعي.

وترتكب جماعات مسلحة عديدة، فضلاً عن عناصر من قوات الدفاع والأمن الكونغولية، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بصورة منتظمة، ولا سيما في المقاطعات الشرقية المتأثرة بالنزاع. ولا يزال تهديد الجماعات المسلحة سائداً في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريانتال وكاتانغا، فضلاً عن بعض المناطق في مانيمبا.

ولا تزال مكافحة الإفلات من العقاب شاغلاً رئيسياً أيضاً. ويواجه النظام القضائي تحديات مختلفة في التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها. أما المحاكم العسكرية، إن وجدت، فتعاني غالباً من نقص في الموظفين والموارد. ويشير عدم استقلال نظام القضاء العسكري عن القيادات العسكرية إشكالاً خاصاً.

وبالإضافة إلى ذلك، تظل التحديات والتهديدات التي تواجه الناشطين في مجال حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين مصدر قلق بالغ، ولا سيما في الفترة المفضية إلى انتخابات المقاطعات والانتخابات المحلية لعام ٢٠١٥ والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٦.

ويؤكد التقرير مجدداً التوصيات السابقة للمفوضة السامية، ولا سيما فيما يتعلق بالتصدي للإفلات من العقاب على الانتهاكات السابقة والحالية.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٢-١	أولاً - مقدمة
		ثانياً - الاتجاهات العامة والتطورات الرئيسية التي تؤثر في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد
٤	١٤-٣	ألف - الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة
٤	٨-٤	باء - الانتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن
٦	١٤-٩	ثالثاً - حماية المدنيين
٧	٢٤-١٥	ألف - الشواغل الرئيسية
٧	٢٠-١٥	باء - الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان
٩	٢٤-٢١	رابعاً - مكافحة الإفلات من العقاب
١٠	٤٠-٢٥	ألف - التطورات الرئيسية
١٠	٣٤-٢٥	باء - الإجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
١٤	٤٠-٣٥	خامساً - حالة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين
١٦	٤٦-٤١	سادساً - معلومات مستكملة بشأن الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان
١٨	٤٨-٤٧	ألف - اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
١٨	٤٧	باء - هيئات الاتصال على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات
١٨	٤٨	سابعاً - التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
١٨	٥٤-٤٩	ألف - الاستعراض الدوري الشامل
١٨	٥٣-٤٩	باء - استعراض اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
١٩	٥٤	ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات
٢٠	٥٩-٥٥	ألف - الاستنتاجات
٢٠	٥٧-٥٥	باء - التوصيات
٢١	٥٩-٥٨	

أولاً - مقدمة

١- هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ٢٧/٢٤ بشأن تقديم المساعدة التقنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبناء قدراتها في مجال حقوق الإنسان، وهو التقرير الرابع من نوعه. ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان، والأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية السامية لحقوق الإنسان) في البلد في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤.

٢- ويسلط التقرير الضوء على التطورات الرئيسية التي أثرت في حقوق الإنسان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. ثم يركز على قضايا تتعلق بحماية المدنيين، ومكافحة الإفلات من العقاب، وحالة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين. ويسلط التقرير الضوء أيضاً على الجهود التي تبذلها الحكومة للوفاء بالتزاماتها فيما يتصل بآليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ثانياً - الاتجاهات العامة والتطورات الرئيسية التي تؤثر في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد

٣- في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، سجّل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان انتهاكات لحقوق الإنسان أثرت فيما يقرب من ٦ ٢٠٠ ضحية، وقع ٨٠ في المائة منها في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريانتال المنكوبة بالنزاع. وارتبط أكثر أشكال الانتهاكات المؤثقة بالسلامة الجسدية، بما في ذلك التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، والعنف الجنسي، ومسّ أكثر من ٢ ٤٠٠ ضحية. ولا يزال العنف الجنسي شائعاً رئيسياً، حيث سُجّلت حوالي ٣١٠ حوادث أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مسّت قرابة ٧٣٠ ضحية، معظمهم في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريانتال.

ألف - الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة

٤- أثناء الفترة قيد الاستعراض، كان مقاتلو الجماعات المسلحة المختلفة، مجتمعة، مسؤولين عن حوالي ٥٠ في المائة من إجمالي عدد الضحايا الذين سجّلهم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. وكان من بين الجناة الرئيسيين عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وجماعات الماي ماي. وارتكبت الانتهاكات أساساً في سياق هجمات على قرى للسيطرة على أقاليم معيّنة و/أو انتقاماً من المجتمعات المحلية بسبب تعاونها الفعلي أو المتصور مع الأطراف المعادية.

٥- فعلى سبيل المثال، لقي ما لا يقل عن ٢١ مدنياً، من بينهم ١١ طفلاً، مصرعهم على يد مقاتلين من تحالف القوى الديمقراطية أثناء هجوم وقع في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ في إقليم بيني بمقاطعة كيفو الشمالية. واحتُطِف معظم الضحايا في البداية، ثم قُتلوا بوحشية

بالسواطير، وقُطعت رؤوس بعضهم. وكان السبب في استهدافهم تعاونه مع جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦- ولا يزال عدد حالات اختطاف المدنيين على يد الجماعات المسلحة مفرعاً. فعلى سبيل المثال، اختطف مقاتلون مسلحون في الفترة من ٢٥ آب/أغسطس إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما لا يقل عن ٧٣ مدنياً، من بينهم ١٣ طفلاً، في ثلاثة حوادث منفصلة في كيفو الشمالية. وأُعدم ما لا يقل عن ١٢ شخصاً من المختطفين، واغتُصبت ثماني نساء. ونفذ مقاتلون من تحالف القوى الديمقراطية معظم حالات الاختطاف التي وقعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، في حين تفيد التقارير بأن مقاتلين من جماعة نيأتورا نفذوا أيضاً عدداً كبيراً من عمليات الاختطاف في إقليم روتشورو بمقاطعة كيفو الشمالية.

٧- وفي أجزاء في شمالي مقاطعة كاتانغا، وقع مئات من المدنيين ضحايا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في حوادث عنف مرتبطة بتمرد لجماعات الماي ماي المعروفة باسم "كاتا كاتانغا". وفي أعقاب بعثات تحقيق أُجريت في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٣ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتضمنت مقابلات مع أكثر من ٣٠٠ من الضحايا والشهود، استطاع مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أن يؤكد مقتل ما لا يقل عن ٥٩ مدنياً، من بينهم أربعة أطفال، أثناء هجمات مختلفة شنها مقاتلون من جماعات الماي ماي في الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٣. وأسفرت تلك الهجمات أيضاً عن وقوع ما لا يقل عن ٢٤٥ مدنياً، من بينهم سبعة أطفال، ضحايا للمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وانتهاكات أخرى للحق في التمتع بالسلامة البدنية. وشمل ذلك اغتصاب ما لا يقل عن ٤٥ امرأة، من بينهن خمس فتيات. وشملت الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان اختطاف ٢٥٥ مدنياً على الأقل و/أو احتجازهم احتجازاً تعسفياً أو غير قانوني، فضلاً عن تدمير منازل أو قرى بأكملها، بما في ذلك حرقها. وتعدّ على مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان الوصول إلى المناطق المتضررة لتوثيق العدد الكبير من الادعاءات التي وردت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير والتحقق منها. وبالتالي، فإن الأرقام الواردة أعلاه تشير إلى الحالات التي استطاع المكتب أن يؤكدّها، وعلى الأرجح لا تعكس العدد الفعلي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها مختلف المقاتلين.

٨- ووفقاً للنتائج الأولية التي توصلت إليها بعثة تحقيق أجراها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أُفيد بأن عناصر من جماعة الماي ماي اغتصبوا ما لا يقل عن ١٠٦ نساء، من بينهن ٣٣ فتاة قاصرة، واختطفوا ما لا يقل عن ١٠٠ شخص، وأعدموا ثلاثة أفراد بإجراءات موجزة أثناء هجمات شنها على قرى في إقليم مباسا بمقاطعة أوريانثال في الفترة من ٢٠ شباط/فبراير إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤. وقد سُجن معظم تلك الهجمات عقب عملية القتل المزعومة لقائد الجماعة، بول سادالا الملقب مورغان، على يد جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٤ أثناء استسلامه حسبما أفادت التقارير.

باء - الانتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن

٩- تتحمل قوات الدفاع والأمن المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان في أنحاء مختلفة من البلد - منها ما ارتُكب خارج مناطق النزاع - طالت قرابة ٥٠ في المائة من إجمالي عدد ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الموثقة.

١٠- ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قُتل ٧٠ مدنياً في لوبومباشي وكينشاسا، بشكل أساسي على يد جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء عملية دفاعية وأمنية ضد أتباع المعارض السياسي والزعيم الديني جوزيف موكونغوييلا، رداً على هجمات ضد منشآت حكومية استراتيجية في لوبومباشي وكينشاسا وكيندو.

١١- وأظهرت نتائج تحقيقات أجراها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في تموز/يوليه ٢٠١٣ أن جنوداً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا مسؤولين أيضاً عن مقتل ما لا يقل عن ١٩ مدنياً وعن انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان، بما فيها عمليات نهب واسعة النطاق في مقاطعة كاتانغا في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى تموز/يوليه ٢٠١٣، أثناء عمليات شنت ضد مقاتلي الماي ماي في إقليم بويتو. وفي حادث وقع في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في إقليم مانونو بمقاطعة كاتانغا، أفادت معلومات بأن جنوداً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قتلوا بالرصاص تسعة بالغين متهمين بأنهم مقاتلون من جماعات الماي ماي كاتا كاتانغا. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بوقوع أكثر من ٣٧٠ حالة نهب وتدمير للممتلكات في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣ أثناء عمليات شنتها القوات العسكرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد مقاتلي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري في عدة قرى في الشطر الجنوبي من إقليم إيرومو بمقاطعة أوريانثال.

١٢- وسُجّلت أيضاً أثناء الفترة المشمولة بالتقرير انتهاكات لحقوق الإنسان، بما فيها أعمال قتل تعسفي، ارتكبها عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي هذا الصدد، لاحظ مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أن معظم انتهاكات حقوق الإنسان المسجلة في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤ في المقاطعات الغربية، ارتكبها عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية. وعلاوة على ذلك، نُفذت في الفترة من ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ عملية تدعى "ليكوفي"^(١)، نُظمت في كينشاسا لاستهداف أفراد من جماعات "كولونا"^(٢)، وأسفرت عن إعدام ما لا يقل عن تسعة مدنيين، من بينهم طفل، بإجراءات موجزة والاختفاء القسري لما لا يقل عن ٣٢ مدنياً، من بينهم ثلاثة أطفال.

(١) عملية "ليكوفي" تعني "عملية الضربة" بلغة اللينغالا.

(٢) "كولونا" هو المصطلح المستخدم لوصف جماعات من رجال العصابات المسلحين الموجودين في كينشاسا، وزُعم أنهم كانوا مسؤولين عن جرائم مختلفة، منها أعمال قتل وسطو مسلح.

١٣- ويظل العدد الكبير من حالات التعذيب وإلقاء القبض والاحتجاز التعسفي و/أو غير القانوني مثار قلق في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المقاطعات الغربية. وفي الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى أيار/مايو ٢٠١٤، سجّل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان قرابة ٩٥٠ ضحية من ضحايا التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وغيرها من انتهاكات الحق في التمتع بالسلامة البدنية، بما في ذلك العنف الجنسي.

١٤- وفي أيار/مايو ٢٠١٤^(٣)، أجرى مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وعناصر أخرى من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى جانب نائب وزيرة حقوق الإنسان، زيارات إلى ٦٢ مركز احتجاز للوقوف على إجراءات الاعتقال وأوضاع الاحتجاز، وتقييم امتثال المراكز للمعايير الوطنية والدولية لحقوق الإنسان. ونتج عن تلك الزيارات إخلاء سبيل ما لا يقل عن ٩٩ من الأفراد، كانوا محتجزين بصورة غير قانونية. وبالتعاون مع الحكومة، زاد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أيضاً تنفيذ أنشطة التوعية والتدريب بشأن حظر التعذيب. وللأسف، لم تُجرَ محاكمات إلا في عدد قليل جداً من حالات التعذيب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ثالثاً- حماية المدنيين

ألف- الشواغل الرئيسية

١٥- تظل حماية المدنيين المعرضين لتهديدات خطيرة لحياتهم وسلامتهم البدنية أولوية، ولا سيما في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وأوريانتال، حيث كانت القوات المسلحة الكونغولية تخوض عمليات عسكرية ضد الجماعات المسلحة. وقد سُجِّل أكثر من ٧٥ في المائة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وثّقها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في تلك المقاطعات.

١٦- وتحققت بعض النتائج الإيجابية في مجال الأمن بسبب النهج الاستباقي الذي تتبعه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال لواء التدخل التابع لها، في تقييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو المطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و٢١٤٧ (٢٠١٤)^(٤). وبالفعل، أضعف بعض الجماعات المسلحة أو حُيِّد بشكل كبير نتيجة العمليات التي نفّذها اللواء. وينطبق هذا بصفة خاصة في إقليم روتشورو بمقاطعة كيفو الشمالية، فقد كان الإقليم تحت السيطرة الفعلية لحركة ٢٣ آذار/مارس من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ إلى حين هزيمة الحركة في تشرين

(٣) بدأت الزيارات المشتركة في أيار/مايو وانتهت في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(٤) في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٤، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢١٤٧ (٢٠١٤) الذي مدد ولاية لواء التدخل ومنحه صلاحية "تقييد" الجماعات المسلحة.

الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أجبر تكثيف الضغط العسكري على الجماعات المسلحة الآلاف من المقاتلين على الاستسلام وإلقاء السلاح. وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٤، اجتمع ٣٧٠٠ مقاتل في معسكرات مرور عابر عدة، في انتظار مشاركتهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج. لكن لا تزال هذه العملية تنطوي على قضايا تتعلق بالحماية، إذ يُعرف عن المقاتلين السابقين مضايقتهم وترويعهم للسكان المحليين الذين يعيشون بالقرب من معسكرات المرور العابر. ونظراً لبطء التقدم في تنفيذ البرنامج، ثمة احتمال كبير بأن يعود المقاتلون المسرحون إلى الأنشطة المسلحة و/أو إلى اللصوصية.

١٧- وظهرت شواغل في مجال حقوق الإنسان أيضاً في سياق العمليات العسكرية التي تخوضها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة. فنظراً لمحدودية قدرة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على السيطرة على منطقة ما بعد تطهيرها، تملأ الجماعات المسلحة الفراغ الأمني. وعلاوة على ذلك، يقع المدنيون في أحيان كثيرة ضحايا هجمات انتقامية تشنها عليهم الأطراف المتنازعة نظراً لتعاونهم الفعلي أو المتصور مع أحد الأطراف. ويزيد من تعقيد النزاعات في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وجود علاقة بين بعض وحدات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجماعات مسلحة معينة. وبالفعل، استخدمت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، في بعض الحالات، جماعات مسلحة معينة كقوات مقاتلة بالوكالة ضد جماعات أخرى، وهو تكتيك أدى إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. وكمثال على ذلك، تفيد التقارير بأن إحدى دوريات الجنود من الكتيبة ٨١٣ التابعة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية تعرضت لهجوم شتته مقاتلون من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذو سيادة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٤ في لواشي بإقليم ماسيسي. وانتقاماً، أقدم جنود من الكتيبة، في تحالف مع مقاتلين من جماعة نيأتورا، على إحراق قرابة ٦٠ بيتاً في كاشو، وتقريباً ٩٠ بيتاً آخر في بوندي، و١٠٠ بيت في بوكومبو بإقليم ماسيسي. وبحسب المعلومات، دُمرت ونُهبت ممتلكات في تلك القرى أثناء الهجمات.

١٨- ويشير القلق بشكل خاص نمط الهجمات والأعمال الانتقامية، إذ تستهدف الأطراف المتنازعة المدنيين على أساس انتمائهم الإثني. وقد دفع غياب سلطة الدولة في مناطق النزاع بعض المدنيين المحليين إلى إقامة تحالفات مع الجماعات المسلحة، غالباً على أسس إثنية، بغية الحصول على الحماية. وكثيراً ما تتسبب هذه التحالفات بهجمات من الجماعة المعارضة. فعلى سبيل المثال، سُجِّلَت في شباط/فبراير ٢٠١٤ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في سياق التوتر الإثني والاشتباكات المسلحة بين مقاتلين من قوات الدفاع الكونغولية (من إثنية الهوندي) ومقاتلين من جماعة نيأتورا (من إثنية الهوتو) في إقليم ماسيسي بمقاطعة كيفو الشمالية. وقُتل في ذلك السياق ٤٠ مدنياً على الأقل بعضهم بالأسلحة النارية وآخرون بالسواطير، للاعتقاد بأنهم متعاونون مع مقاتلي جماعة نيأتورا. وأفيد بأن عناصر من جماعة نيأتورا أحرقوا عدة قرى

في المنطقة انتقاماً. وكان بعض عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولين أيضاً عن هجمات ضد مدنيين على أسس إثنية فيما يبدو. فعلى سبيل المثال، تفيد المعلومات بأن عناصر من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبوا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد مدنيين اعتُقد بأنهم متعاونون مع جماعات الماي ماي في كاتانغا الشمالية، وضد مدنيين من جماعة إنغيي الإثنية اعتُقد بأنهم مرتبطون بمقاتلين من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري بمقاطعة أوريانتال، وكذلك ضد مدنيين من الهوندي في إقليم ماسيسي مرتبطين بمقاتلين من تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذو سيادة، بسبب انتمائهم الإثني.

١٩- وأسفرت حالة عدم الاستقرار المرتبطة بأنشطة الجماعات المسلحة وعمليات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة في شرق البلد، عن تشريد جماعي للمدنيين. وبالتالي، عندما بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية خوض عمليات عسكرية ضد تحالف القوى الديمقراطية في إقليم بيني بمقاطعة كيفو الشمالية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، لجأ أكثر من ٦٥ ٠٠٠ شخص إلى محيط بلدة نوييلي، ووصل العدد الإجمالي للأشخاص المشردين داخلياً في المحافظة إلى ١٧٨ ٠٠٠ شخص في نهاية آذار/مارس ٢٠١٤. وزاد من سوء الحالة الإنسانية لأولئك الأشخاص عدم قدرتهم على الوصول إلى حقوقهم، وهي مصدر رزقهم وغذائهم، بسبب العمليات العسكرية وحالة انعدام الأمن السائدة. وواجه العاملون في المجال الإنساني هم أيضاً صعوبات في إيصال المساعدات المنقذة للحياة إلى تلك المناطق بسبب المشاكل الأمنية.

٢٠- وفي الوقت نفسه، ساهم تحسن الحالة الأمنية في بعض الأقاليم، مثل إقليم روتشورو في مقاطعة كيفو الشمالية، في تسهيل عودة بعض الأشخاص المشردين داخلياً. وهكذا، انخفض عددهم في جميع المقاطعات الشرقية من ٢ ٩٦٤ ٠٠٠ شخص في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢ ٦٣٥ ٠٠٠ شخص في آذار/مارس ٢٠١٤.^(٥)

باء- الإجراءات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان

٢١- عُيّن مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان ليكون العنصر الذي يقود مسألة حماية المدنيين في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع. وعليه، يسهم المكتب في مجالات منها تخطيط وتنظيم نشر أفرقة الحماية المشتركة، وهي بعثات متعددة التخصصات تشمل عناصر مختلفة من البعثة. وتهدف هذه البعثات إلى تحديد التهديدات في مجال الحماية، وخاصة تلك المتصلة بالنزاع

(٥) الأرقام الشهرية الصادرة عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - Office for the Coordination of Humanitarian Affairs "Democratic Republic of the Congo: internally displaced persons and returnees" (آذار/مارس ٢٠١٤).

المسلح، واتخاذ تدابير للتخفيف منها، وتقديم توصيات بشأن الخطوات التي يتعين على الوحدات العسكرية لحفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهيئات صنع القرار في تلك الوحدات أن تتخذها بشأن مسائل حماية المدنيين، والسعي إلى مساءلة مرتكبي الانتهاكات، محققة بذلك أموراً منها إيجاد ردع في مواجهة التهديدات في المستقبل. وقد أُجريت أكثر من ٥٠ بعثة من هذه البعثات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وأوريانتال. بيد أن المكتب يواجه صعوبات مختلفة في ذلك السياق، ولا سيما تعذر الوصول إلى معظم المناطق غير الآمنة.

٢٢- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان وعناصر أخرى من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إجراءات لتعزيز التعاون المدني والعسكري أثناء التخطيط للعمليات العسكرية وتنفيذها، بهدف ضمان حماية المدنيين أثناءها. وتحقيقاً لذلك، أنشئت عدة محافل مدنية/عسكرية للتعاون في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحد من التهديدات التي تواجه السكان المدنيين، مع التركيز على مهام الإنذار المبكر والاستجابة السريعة في المناطق المتأثرة بالنزاع.

٢٣- وواصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تقديم الدعم من أجل التنفيذ الفعال لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة، التي تؤدي دوراً محورياً في حماية المدنيين. وبالفعل، تقتضي السياسة أن تكون كل مساعدة تقدمها الأمم المتحدة إلى قوات الأمن مشروطة باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين. وفي بعض الحالات، أدى تطبيق السياسة إلى تحسين سلوك القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهيئة بيئة أكثر أماناً عموماً للمدنيين.

٢٤- لكن في عدة مناسبات، تدخلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو لدى قيادات القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لتذكيرها بأن الدعم سيُسحب من وحدات معينة يُشتبه في ارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان في حال استمر ارتكاب تلك الانتهاكات ولم تُتخذ تدابير للتخفيف منها. وتهدف السياسة في الأجل القصير إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وتسعى في الأجل الطويل إلى ضمان مساءلة الجناة وبناء قدرات قوات الأمن في المسائل المتعلقة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

رابعاً- مكافحة الإفلات من العقاب

ألف- التطورات الرئيسية

٢٥- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ظل بعض التقدم يلاحظ في مكافحة الإفلات من العقاب، وبشكل أكثر تحديداً في مقاضاة عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية، ولا سيما من الرتب الأدنى، على أفعال تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.

٢٦- ووفقاً للمعلومات المتاحة لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، أدين في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٣ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٤، ١٧٥ شخصاً من جهات تابعة للدولة وغير تابعة للدولة بارتكاب أفعال تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان. وشمل هذا العدد ١٣٦ موظفاً من موظفي الدولة، من بينهم ٨٩ جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (يضمّنون ١١ ضابطاً من كبار الضباط) و ٤٤ عنصراً من الشرطة الوطنية الكونغولية، وموظفان في وكالة الاستخبارات الوطنية. وصدر أكبر عدد من أحكام الإدانة في جرائم تتعلق بالاغتصاب، تلتها أحكام بالإدانة في جرائم تتعلق بالقتل. وأدين شخصان فقط بتهم تتعلق بالتعذيب أثناء تلك الفترة.

٢٧- ومن المشجع وجود التزامات بالتصدي للإفلات من العقاب في جرائم العنف الجنسي وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان^(٦). وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن السلطات القضائية الكونغولية أصدرت ١٣ أمراً في الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه ٢٠١٣ بإلقاء القبض على أعضاء مزعومين من حركة ٢٣ آذار/مارس أو فروعها على خلفية جرائم دولية. وصدر ما لا يقل عن عشرة من تلك الأوامر على خلفية جرائم ضد الإنسانية، من بينها الاغتصاب والاستعباد الجنسي. ووُجّهت إلى حكومة رواندا في تموز/يوليه ٢٠١٣ طلبات لتسليم أربعة عناصر من حركة ٢٣ آذار/مارس، هم جان - ماري رونغا والعقلاء زيموريندا وإنغاريوي وباديغي بعد فرارهم إلى رواندا، بحسب التقارير، في آذار/مارس ٢٠١٣.

٢٨- لكن لا تزال تحديات كثيرة ماثلة في مجال مكافحة الإفلات من العقاب. ولم تُحلّ بعد ملفات عدة قضايا على قدر من الأهمية، نظراً لعدد الضحايا الكبير فيها، لأن السلطات القضائية لا تتخذ إجراءات لمحاسبة الجناة. فعلى سبيل المثال، تعطلت التحقيقات في أعمال اغتصاب جماعي يُزعم أن جنوداً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبوها في بوشاني وكالامباهيرو، وأعمال اغتصاب جماعي أخرى يُزعم أن عناصر من الجماعات المسلحة ارتكبوها في واليكالي^(٧). وفي تلك القضايا تحديداً، لم يُلقَ القبض إلا على عدد قليل من الأشخاص ولم تُجرِ السلطات القضائية تحقيقات شاملة. وفي الأحداث التي وقعت في بوشاني وكالامباهيرو، فتح مكتب المدعي العام العسكري ملف قضية بدعم من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. واستُجوب ضابطان، لكن رفضت القيادات العسكرية السماح باستجواب مزيد من الضباط أو تقديم أي وثائق ذات صلة إلى المدعي العام العسكري. وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في واليكالي، تمكّن الجاني المزعوم الوحيد الذي أُلقي القبض عليه من الفرار أثناء هروب جماعي من سجن غوما أثناء سقوط غوما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

(٦) انظر التقرير الصادر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المفوضية السامية لحقوق الإنسان - MONUSCO/OHCHR، "Progress and obstacles in the fight against impunity for sexual violence in the Democratic Republic of the Congo"، (نيسان/أبريل ٢٠١٤)، الفقرة ٢٦.

(٧) المرجع نفسه، الفقرة ٣٧.

٢٩- وقد باشرت السلطات القضائية تحقيقات في بعض انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي ارتكبت أثناء الفترة الانتخابية لعام ٢٠١١، لكن لم يُلاحظ تقدم يُذكر على صعيد مقاضاة الجناة الذين ادّعى ارتكابهم انتهاكات جسيمة في كينشاسا في ذلك السياق^(٨).

٣٠- وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٤، أصدرت محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية حكمها في قضية مينوفا^(٩)، فأدانت ٢٦ جندياً من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لكن بُرئت ساحة معظمهم من تهمة الاغتصاب وأُعفي رؤسائهم من مسؤولية القادة. وأدين جنديان فقط بتهمة الاغتصاب، وواحد بتهمة القتل، وأدين البقية بتهمة من قبيل النهب وانتهاكات القانون العسكري. ويبحث هذا الأمر على القلق، فاستناداً إلى بعثات للتحقيق في القضية أُجريت في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أكّد مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أن ما لا يقل عن ١٣٥ ضحية، من بينهم ٣٣ فتاة، تعرّضن للاغتصاب أثناء حادثة مينوفا. ورغم عدم وجود إمكانية للطعن، في مخالفة للقانون الدولي الإنساني ومعايير قانون حقوق الإنسان^(١٠) والدستور، فإن محامي الضحايا قدّموا طعناً في الحكم^(١١).

٣١- ويتبيّن من قضية مينوفا أن ضمان مساءلة الرؤساء العسكريين عن أمور منها سوء سلوك الوحدات التي يقودونها، لا يزال تحدياً مستمراً. وتسلب القضية الضوء أيضاً على محدودية قدرة المؤسسات القضائية على إجراء محاكمات في جريمة الاغتصاب، فضلاً عن عدم إجراء

(٨) انظر التقرير الصادر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المفوضية السامية لحقوق الإنسان - MONUSCO/OHCHR، "Report by the United Nations Joint Human Rights Office on the violations of human rights and fundamental freedoms committed during the electoral period in the Democratic Republic of the Congo, as well as on the actions taken by Congolese authorities in response to these violations (October 2011–November 2013)"، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).

(٩) في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في غوما، عقدت محكمة العمليات العسكرية في كيفو الشمالية أولى جلساتها في قضية مينوفا التي تتعلق بانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما فيها الاغتصاب الجماعي، ارتكبتها جنود من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في مينوفا والمناطق المحيطة بها، في إقليم كاليهي بمقاطعة كيفو الجنوبية في الفترة من ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأُتهم تسعة وثلاثون عنصراً من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، من بينهم سبعة من كبار الضباط، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب متمثلة بالاغتصاب، فضلاً عن جرائم أخرى وجرائم عسكرية. وقد قدّمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المشورة التقنية إلى الادعاء العام، فضلاً عن تقديم المساعدة المتعلقة بأمن وحماية الضحايا والشهود، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين.

(١٠) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ١٤.

(١١) انظر مذكرات إحاطة صحفية للمتحدث باسم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن أوكرانيا ونيجيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية "Press briefing notes on Ukraine, Nigeria and Democratic Republic of the Congo"، ٦ أيار/مايو ٢٠١٤.

تحقيقات قضائية شاملة في الجرائم الخطيرة. وفي حالات أخرى كثيرة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان لم يعاقب الجناة و/أو اتسمت التحقيقات المتعلقة بها بتأخيرات مطولة^(١٢).

٣٢- فعلى سبيل المثال، علّقت في أيار/مايو ٢٠١٣ دعاوى الاستئناف التي فُتحت في عام ٢٠١٢ أمام أعلى محكمة عسكرية (المحكمة العسكرية العليا) في قضية شيبيا بعد أن قدّم محامو الضحايا مذكرة بشأن وجود خطأ إجرائي في تسجيل قرينة قضائية للمتهمين^(١٣). وعلى نحو ما يقتضي الدستور، علّقت المحكمة العسكرية العليا جلساتها بشأن قضية الاستئناف، ريثما يصدر قرار من المحكمة العليا التي تتمتع باختصاص حصري للنظر في أي طعون دستورية. وليس معلوماً متى ستنظر المحكمة العليا بشأن هذه القضية^(١٤).

٣٣- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن الحكومة قد اتخذت أي إجراء لإنشاء آلية تدقيق موثوقة في قوات الأمن التابعة لها رغم أن مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(١٥) دعت باستمرار إلى اتخاذ تدابير لضمان عدم الاحتفاظ بمتهمي حقوق الإنسان في قوات الأمن أو دمجهم فيها. وبالتالي، لا يزال أشخاص مشتبه في ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان موجودين في القوات المسلحة، بمن فيهم كبار الضباط.

٣٤- وأثناء الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أعلنت وزيرة العدل وحقوق الإنسان أن الصيغة الجديدة من مشروع القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة قدّمت إلى البرلمان. وفي أيار/مايو ٢٠١٤، ردّ البرلمان مشروع القانون بسبب شواغل دستورية. ولاحقاً لتصديق جمهورية الكونغو الديمقراطية على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، لا يزال يتعين اعتماد تشريعات لإدراج نظام روما الأساسي في القوانين الوطنية. وفي الوضع المثالي، ينبغي أن يناقش البرلمان مشروع القانونين على نحو يضمن تكاملهما ويتجنب إيجاد ثغرات أو تناقضات قانونية.

(١٢) انظر التقرير الصادر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المفوضية السامية لحقوق الإنسان - MONUSCO/OHCHR، "Progress and obstacles"، الفقرات ٣٦-٤١.

(١٣) اغتيل فلوريير شيبيا وسائقه فيديل بازانا في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٠ في ضواحي كينشاسا. وفي ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١١، أدانت المحكمة العسكرية في كينشاسا/غومي خمسة من رجال الشرطة، ثلاثة منهم غيابياً، بتهمة القتل، وإلقاء القبض والاحتجاز بصورة غير قانونية، فضلاً عن الاختطاف، في تلك القضية، لكنها أحجمت عن تحميل المسؤولية الجنائية لضابط شرطة أرفع مستوى، ولا سيما الجنرال جون نومي الذي كان حينئذ المفوض العام للشرطة الوطنية الكونغولية. وقد طعن جميع الأطراف في الدعوى، بما في ذلك الدولة والدفاع والضحايا، في حكم المحكمة الابتدائية.

(١٤) في حزيران/يونيه ٢٠١٤، قدّمت مجموعة من المنظمات غير الحكومية، يقودها الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان، بالنيابة عن أسري السيد شيبيا والسيد بازانا شكوى في السنغال ضد أحد المتهمين قتل إنه فرّ إلى ذلك البلد بعد هروبه من السجن في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(١٥) انظر مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل A/HRC/WG.6/19/L.3 المؤرخ ١ أيار/مايو ٢٠١٤، الفقرة ١٣٣-١٠٦، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية (٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤)، الفقرة ١٠(هـ).

باء- الإجراءات التي اتخذتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

٣٥- واصل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية في مكافحة الإفلات من العقاب، بطرق منها تقديم الدعم التقني واللوجستي لإيصال المحققين والقضاة إلى مواقع ارتكبت فيها انتهاكات لحقوق الإنسان. وبشكل أكثر تحديداً، قدّم المكتب، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية، الدعم إلى أربع بعثات^(١٦) أجرتها السلطات القضائية في أنحاء مختلفة من البلد للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الإعدامات خارج القضاء أو بإجراءات موجزة، والتعذيب، والعنف الجنسي، وعمليات إلقاء القبض والاحتجاز التعسفي و/أو غير المشروع.

٣٦- فعلى سبيل المثال، أرسل فريق مشترك مؤلف من موظفين من مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، وزملاء آخرين من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وموظفين من مكتب المدعي العام العسكري إلى منطقة إيرومو بمقاطعة أوريانتال، في الفترة من ٦ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، للتحقيق في ادعاءات بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في سياق العمليات العسكرية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد مقاتلين من قوات المقاومة الوطنية في إيتوري. وأسفر التحقيق عن إلقاء القبض على ١٨ عنصراً من عناصر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، اتُهموا بارتكاب جرائم مختلفة، بما في ذلك الإعدامات بإجراءات موجزة، والاعتصاب، وإلقاء القبض التعسفي والاحتجاز غير القانوني. وأُخلي سبيل أربعة منهم لعدم كفاية الأدلة.

٣٧- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، قدّم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان المساعدة اللوجستية والتقنية أيضاً إلى ثلاث جلسات محاكم متنقلة^(١٧)، بالتعاون مع الشركاء الآخرين. فعلى سبيل المثال، قدّم المكتب الدعم المالي إلى جلسات محاكم متنقلة في كاليهي بمقاطعة كيفو الجنوبية في الفترة من ١٩ إلى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٤. ونتيجة لذلك، أدانت المحكمة العسكرية خمسة من جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية واثنين من عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية بارتكاب جرائم العنف الجنسي، وأصدرت أحكاماً بالسجن تتراوح بين أربعة أعوام و١٥ عاماً. وقد رصد المكتب المحاكمات ولاحظ أن الأصول القانونية الواجبة روعيت. إذ تمتع الضحايا والمتهمون بتمثيل قانوني، وأُخذت تدابير لحماية الضحايا الذين أدلوا بشهادتهم في جلسات مغلقة. وكان لهذه الجلسات، بالإضافة إلى ضمان المساءلة، فائدة أخرى تمثلت في التعريف بجهود تحقيق العدالة في المجتمعات المحلية التي ارتكبت فيها الانتهاكات.

(١٦) إلى مقاطعات كيفو الجنوبية وكيفو الشمالية وإكواتور وأوريانتال.

(١٧) من بين الجلسات الثلاث التي دعمها المكتب أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كانت اثنتان في مقاطعة كيفو الجنوبية وواحدة في مقاطعة إكواتور.

٣٨- وشكّلت مكافحة الإفلات من العقاب بنداً بارزاً أثناء زيارة نائب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في آب/أغسطس ٢٠١٣^(١٨). فقد كررت نائب المفوضة السامية لحقوق الإنسان التزام المفوضية بمساعدة السلطات على مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وناقشت كيفية المضي قدماً بشأن المحاكمات المتعلقة بالقضايا الرمزية، بما فيها قضايا الاغتصاب والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان التي ارتكبت في واليكالي وبوشاني بمقاطعة كيفو الشمالية، وفي إيتوري بمقاطعة أورينتال، ومينوبا بمقاطعة كيفو الجنوبية^(١٩). وشددت نائب المفوضة السامية على ضرورة مقاضاة جميع مرتكبي أفعال العنف الجنسي، بمن فيهم كبار الضباط.

٣٩- وفي ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٤، عقد مجلس حقوق الإنسان، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حواراً رفيع المستوى بشأن الدروس المستفادة والتحديات المستمرة في مكافحة العنف الجنسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية^(٢٠). وقد جمع الحدث طائفة واسعة من المتحدثين، من بينهم وزيرة العدل وحقوق الإنسان ووزيرة الشؤون الجنسانية وشؤون الأسرة والطفل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونائب الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس عنصر سيادة القانون في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونائب رئيس اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والممثل الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة في جنيف، وممثلة عن إحدى المنظمات غير الحكومية، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وتُحسّ مسألة مكافحة الإفلات من العقاب، فضلاً عن مسائل تتعلق بالوقاية وتقديم المساعدة المتعددة القطاعات والتعويض للناجين. وأُعريت الدول الأعضاء في مداخلاتها المختلفة عن الحاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز نظام العدالة، وحماية الضحايا والشهود، وضمان جعل نظام العدالة في المتناول من حيث التكلفة وإمكانية الوصول.

٤٠- وظلت التقارير العامة نشاطاً أساسياً من أنشطة مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، وشكّلت أداة للإسهام في مكافحة الإفلات من العقاب. فبالإضافة إلى تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان وأنشطة المفوضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

(١٨) في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، زارت نائب المفوضة السامية، فالافيا بانسييري، جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر النشرة الصحفية الصادرة عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان: "Respect for human rights key to stabilization succeeding in DRC"، ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، متاحة في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=13667&LangID=E).

(١٩) انظر التقرير الصادر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المفوضية السامية لحقوق الإنسان - MONUSCO/OHCHR، "Progress and obstacles"، الفقرات ٣٦-٤١.

(٢٠) يمكن الاطلاع على موجز للحوار في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14435&LangID=E.

المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣^(٢١)، أُصدرت تقارير عامة عن انتهاكات حقوق الإنسان، وعن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على خلفية الانتخابات^(٢٢)، وعن مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي^(٢٣). ووثّق التقرير الثاني وجود أكثر من ٣ ٦٠٠ ضحية اغتصاب ارتكبه موظفو الدولة، ولا سيما جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفراد من الجماعات المسلحة، وحلّل بعض التحديات في مجال إقامة العدل أثناء فترة الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٣.

خامساً- حالة الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمعارضين السياسيين

٤١- تظل حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين مخوفة بالمخاطر، فهم، بسبب أنشطتهم، لا يزالون يتعرضون للقتل، والتهديدات بالقتل، والاعتداءات البدنية، والتخويف، والمضايقة، وإلقاء القبض والاحتجاز التعسفي و/أو غير القانوني من جانب موظفي الدولة والجماعات المسلحة. وقد سجّل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان انتهاكات لحقوق الإنسان لأكثر من ٤٠ مدافعاً عن حقوق الإنسان و ٢٠ صحفياً أثناء الفترة قيد الاستعراض.

٤٢- وسجّل المكتب عدة حالات أقدمت فيها قوات الأمن والدفاع على مضايقة الصحفيين وتخويفهم ومصادرة معداتهم. فعلى سبيل المثال، أقدم عناصر من الشرطة الوطنية الكونغولية على ضرب صحفيين من محطة تلفزيون محلية وعلى مصادرة معدات التصوير منهما في تموز/يوليه ٢٠١٣ في كولويزي بمقاطعة كاتانغا بعد تصويرهما إخلالاً قسرياً لإحدى الأسر. وفي حادثة أخرى وقعت في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في غوما بمقاطعة كيفو الشمالية، أفادت المعلومات بأن عنصراً من الحرس الجمهوري ضرب صحفياً من محطة إذاعية مستقلة وصادر كاميرا الفيديو منه بعد أن اتهمه بالتحقيق بتخصيص قطع أرض على شواطئ بحيرة كيفو بصورة غير قانونية لجنود في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٤٣- واستهدفت الجماعات المسلحة هي أيضاً المدافعين عن حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، تفيد تقارير بأن مجموعة من مقاتلي الماي ماي كاتانغا قتلت ناشطاً في مجال حقوق الإنسان في آب/أغسطس ٢٠١٣ في كوانكولو في إقليم بويتو بمقاطعة كاتانغا. وكان الضحية قد أدان انتهاكات لحقوق الإنسان يُزعم أنها ارتكبت في الإقليم أثناء الاشتباكات بين جنود القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومقاتلي الماي ماي كاتانغا.

(٢١) الوثيقة A/HRC/24/33 المؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٣.

(٢٢) انظر التقرير الصادر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المفوضية السامية لحقوق الإنسان - MONUSCO/OHCHR، "Report by the United Nations Joint Human Rights Office on the violations of human rights and fundamental freedoms".

(٢٣) انظر التقرير الصادر عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية/المفوضية السامية لحقوق الإنسان - MONUSCO/OHCHR، "Progress and obstacles".

وفي آذار/مارس ٢٠١٤، عُثر على ناشطة في مجال حقوق الإنسان ومحامية مينة في إقليم بيني بمقاطعة كيتو الشمالية. وقد أفادت التقارير بأنها طُعنَت حتى الموت على يد مجهولين.

٤٤ - وتعرّض أعضاء في أحزاب المعارضة أو أنصارهم أيضاً لانتهاكات حقوق الإنسان. فمنذ حزيران/يونيه ٢٠١٣، سجّل مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان حوالي ٢٠ حالة انتهاك لحقوق الإنسان ارتكبها موظفو الدولة في حق أعضاء المعارضة وأنصارهم. فعلى سبيل المثال، تفيد التقارير بأن ما لا يقل عن ٢٦ مدنياً، من بينهم عشرة من أنصار الاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، أصيبوا بجراح على يد عناصر الشرطة الوطنية الكونغولية في شباط/فبراير ٢٠١٤ في بوكافو بمقاطعة كيفو الجنوبية، أثناء حشد سياسي نظّمه فيتال كاميرهي، رئيس الاتحاد. وتعرّض الضحايا لإصابات ناجمة عن الغاز المسيل للدموع والطلقات النارية والضرب، وعولجوا في أحد المستشفيات المحلية. وعلاوة على ذلك، قيّدت السلطات أنشطة السيد كاميرهي في عدة مناسبات، ومُنِع من السفر بالطائرة من كينشاسا إلى شرق البلد لإطلاق حملته "قافلة السلام".

٤٥ - وتثير هذه التطورات القلق بشكل خاص في ضوء الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات لعام ٢٠١٥ والانتخابات الرئاسية والتشريعية لعام ٢٠١٦. وتُجدر الإشارة إلى أن الضحايا الرئيسيين لانتهاكات حقوق الإنسان أثناء الفترة الانتخابية لعام ٢٠١١ كانوا أشخاصاً حُدد هويتهم بأنهم أعضاء في أحزاب سياسية أو متعاطفون معهم، وكانت الجهة التي استهدفتهم بالأساس هي قوات الدفاع والأمن بغية تقييد أنشطتهم.

٤٦ - وفي ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أثناء الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أشارت الحكومة إلى أن مشروع قانون بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان سيُقدّم إلى البرلمان للمرة الثانية. وما برحت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تدعم مبادرات المنظمات غير الحكومية من أجل اعتماد مشروع القانون المتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي يومي ٦ و٧ آذار/مارس ٢٠١٤، قدّم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، في إطار شراكة مع الصندوق الاستئماني للتبرعات الخاص بالاستعراض الدوري الشامل، الدعم التقني والمالي لتنظيم حلقة عمل تهدف إلى وضع مشروع القانون في صيغته النهائية والتحقق منه. وشارك في حلقة العمل عضو في الجمعية الوطنية، وعضو في مجلس الشيوخ، ومستشارون قانونيون من وزارة العدل، وأكثر من ٢٠ ممثلاً عن منظمات غير حكومية أو مدافعاً عن حقوق الإنسان. وأتاحت حلقة العمل فرصة إعداد مشروع قانون جديداً. وتشجع المفوضية السامية على اعتماد مشروع القانون فوراً.

سادساً- معلومات مستكملة بشأن الآليات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

ألف- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

٤٧- في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣، صدر تشريع لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في أعقاب جهود دعوة رفيعة المستوى قادتها وزارة العدل وحقوق الإنسان وجماعات محلية لحقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. لكن لم تكن اللجنة قد شُكّلت بعد حتى حزيران/يونيه ٢٠١٤ لأن البرلمان لم يعيّن أعضائها على النحو المتوخى في القانون^(٢٤). وتشجع المفوضة السامية البرلمان على ضمان تعيين المفوضين فوراً.

باء- هيئات الاتصال على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات

٤٨- أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئت في جميع المقاطعات هيئات اتصال، هي بمثابة منتدى للنقاش بشأن انتهاكات حقوق الإنسان تتألف من السلطات والشركاء في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان. وقد شُكّلت اللجنة التوجيهية لهيئة الاتصال الوطنية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ برئاسة رئيس الوزراء. ومع ذلك، ينبغي تزويد هيئات الاتصال بالتمويل والموارد على نحو ملائم لتمكين من العمل.

سابعاً- التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

ألف- الاستعراض الدوري الشامل

٤٩- استعرض الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل التابع لمجلس حقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤^(٢٥). ورتّب مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان نقل الدورة على الهواء مباشرة لممثلين عن وزارة العدل وحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية والأوساط الدبلوماسية في كينشاسا. وفي ٢ أيار/مايو ٢٠١٤، اعتمد الفريق العامل تقريره النهائي عن استعراض جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تضمّن ٢٢٩ توصية. وقبلت الحكومة ١٩٠ توصية.

٥٠- وقد حثّت دول كثيرة الحكومة على تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي عن طريق ضمان تقديم جميع الجناة إلى العدالة وزيادة فرص الضحايا في الوصول إلى العدالة. ودعت دول كثيرة أيضاً السلطات إلى ضمان احترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي، وسنّ تشريعات لتطبيق نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتفعيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

(٢٤) القانون الأساسي رقم ١٣/١١ المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وتنظيمها وسير عملها.

(٢٥) الوثائق متاحة في الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/CDSession19.aspx

٥١- وتضمنت التوصيات التي رفضتها حكومة دعوة إلى إلغاء عقوبة الإعدام، وطلباً لتوجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان.

٥٢- وقد دعم مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان عملية الاستعراض الدوري الشامل برمتها. إذ عقد حلقات عمل للمسؤولين الحكوميين وأفراد من المجتمع المدني في إطار التحضير للاستعراض. ونظّم المكتب ومركز كارتر في يومي ٢٠ و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في كينشاسا، حلقة عمل حضرها ٢٧ ممثلاً عن منظمات غير حكومية وجماعات حقوق الإنسان، تناولت إجراء تقديم مساهمات المنظمات غير الحكومية في الاستعراض. وشكّلت حلقة العمل منبراً لمناقشة توصيات الاستعراض الدوري الشامل لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام ٢٠٠٩، وكيفية استخدام عملية الاستعراض الثانية لمواجهة أهم الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي الفترة من ١٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، درت المفوضية السامية ٤٢ فرداً في كينشاسا، من بينهم أعضاء في اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان وممثلون عن منظمات غير حكومية، بشأن كيفية تقديم تقارير إلى الاستعراض الدوري الشامل وإلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، عقد المكتب حلقة عمل ضمّت وزراء وجهات فاعلة من المجتمع المدني لاستعراض تقرير الدولة. ونتيجة لجهود المكتب، قدّمت عدة منظمات غير حكومية مساهمات ذات جودة للاستعراض الدوري الشامل، وقدّمت الحكومة تقرير الدولة الطرف إلى مجلس حقوق الإنسان في الوقت المناسب.

٥٣- وفي ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤، اشترك المكتب مع وزارة العدل وحقوق الإنسان ومنظمتين غير حكوميتين دوليتين في تنظيم حلقة عمل بشأن متابعة توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وشارك في الحدث ما مجموعه ١٦٥ شخصاً، من بينهم نواب في البرلمان، وممثلون عن اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان، وممثلون عن السلك الدبلوماسي ووزارات مختلفة، ومحامون، وصحفيون، وناشطون في مجال حقوق الإنسان.

باء- استعراض اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٥٤- في تموز/يوليه ٢٠١٣، قدّمت الحكومة تقريرها الجامع للتقاريرين الدوريين السادس والسابع إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ولاحظت اللجنة إحراز بعض التقدم في مجال حقوق المرأة، بما في ذلك اعتماد الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف الجنساني وسنّ قانون لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان^(٢٦). لكنها أثارت عدة شواغل، منها المستويات والطبيعة المروعة للعنف والفضائح الجنسية المرتكبة ضد النساء، وعدم وجود عملية مناسبة للتدقيق لعزل الأشخاص المشتبه في ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان من المناصب

(٢٦) الملاحظات الختامية على التقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السادس والسابع لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الوثيقة CEDAW/C/COD/CO/6-7 المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٣)، الفقرتان ٥(ج) و ٦(د).

الرسمية في قوات الأمن. وأثارت اللجنة شواغل إزاء ارتفاع مستويات العنف والتمييز ضد المرأة في البلد بأكمله، بما في ذلك الممارسات الضارة والتشريعات التمييزية. وأوصت بأن تولي الحكومة أولوية لمكافحة إفلات مرتكبي العنف الجنسي من العقاب، ولضمان قدرة جميع النساء المتضررات من العنف الجنسي أثناء النزاع على الوصول إلى العدالة^(٢٧). وطلبت اللجنة أيضاً تقديم معلومات في غضون سنتين بشأن تنفيذ التوصيات المتعلقة بمنع العنف الجنسي والتصدي له، وضمان الوصول إلى العدالة، وإلغاء الأحكام التمييزية في قانون الأسرة.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

ألف - الاستنتاجات

٥٥ - تقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عند منعطف حاسم في المسيرة الطويلة نحو تحسين حالة حقوق الإنسان للناس الذين يعيشون على أرضها. وقد تحققت مكاسب واضحة في تعزيز الأمن والاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان لها تأثير إيجابي في حالة حقوق الإنسان في بعض الحالات. وتشكّل الزيادة في محاكمات موظفي الدولة على انتهاكات حقوق الإنسان أيضاً دفعة قوية باتجاه تحقيق العدالة.

٥٦ - ورغم إحراز بعض التقدم، لا تزال عدة تحديات كبرى تعترض جهود حماية حقوق الإنسان. ويظل من بين التحديات الرئيسية انتشار إفلات مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان من العقاب، ولا سيما الجنود ذوو الرتب العليا في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة الجماعات المسلحة.

٥٧ - ويرجع استمرار الإفلات من العقاب في حد ذاته، جزئياً، إلى مشكلة بنيوية رئيسية أخرى، هي ضعف النظام القضائي والافتقار العام إلى آليات فعالة للمساءلة. فثمة أوجه قصور تُضعف النظام القضائي، تتصل بعملية إجراء التحقيقات ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وضمان قضاء المدانين الأحكام بالسجن. ولا تزال المحاكم العسكرية تعاني نقصاً في الموارد، وبالتالي غالباً ما تفتقر إلى القدرة على التحقيق مع المسؤولين عن الحالات الكثيرة المبلغ عنها لانتهاكات حقوق الإنسان، ومقاضاتهم. والأهم من ذلك، يمثل عدم استقلال نظام القضاء العسكري عن القيادات العسكرية شأغلاً رئيسياً. وتتطلب مكافحة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان جهوداً منسقة ودؤوبة من جانب السلطة التنفيذية وهيئات إنفاذ القانون والسلطات القضائية.

(٢٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٠ (ب) - (ج).

باء - التوصيات

- ٥٨ - توصي المفوضة السامية بأن تضطلع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يلي:
- (أ) التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي، بطرق منها التعجيل في اعتماد قانون بشأن الدوائر المتخصصة متوافق مع المعايير الدولية وقائم على إجراء مشاورات واسعة؛
- (ب) التعجيل بإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك إنشاء آلية موثوقة للتدقيق، بحيث لا يُستبقى على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في قوات الأمن ولا يدمجون فيها؛
- (ج) ضمان مباشرة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان العمل من خلال التعجيل بتعيين أعضائها وتزويدها بقدر ملائم من الدعم المالي والإمكانات اللوجستية ليتسنى لها العمل على نحو فعال، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛
- (د) ضمان تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وبالتالي، إنشاء آلية وطنية لمنع التعذيب بمساعدة اللجنة الفرعية لمنع التعذيب المنشأة في سياق البروتوكول؛
- (هـ) وضع إطار قانوني ملائم لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من العاملين في وسائل الإعلام، وتعزيز و/أو إنشاء آليات الحماية؛
- (و) ضمان احترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي بغية تهيئة بيئة آمنة ومواتية للأنشطة المشروعة والسلمية للمجتمع المدني؛
- (ز) وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل والهيئات المنشأة بموجب المعاهدات؛
- (ح) توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة، وتقديم ردود مفصلة على تقاريرهم.
- ٥٩ - في ضوء التوصيات الواردة أعلاه، ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل النظر في حالة حقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية.